«عكاشة» على كرسي متحرك في جلسة الطعن على إسقاط عضويته ببرلمان العسكر

الأحد 27 أغسطس 2017 01:08 م

قررت المحكمة الإدارية العليا، برئاسة المستشار أحمد أبو العزم، تأجيل الطعن على حكم إسقاط عضوية الانقلابي "توفيق عكاشة" في برلمان العسكر الغير شرعي، إلى جلسة ٤ نوفمبر المقبل.

وحضر الانقلابي "توفيق عكاشة"، الجلسة المنعقدة في مجلس الدولة على كرسى متحرك.

واختصم الطعن الذي حمل رقم 39758 لسنة 62 قضائية عليا، رئيس مجلس النواب ورئيس اللجنة العليا للانتخابات بصفتهم.

وذكر الطعن أن الطاعن انتخب عضوا بمجلس النواب المنتخب لعام 2015 عن دائرة نبروه – دقهلية باعلى نسبة تصويت انتخابى (الانتخابات المزورة) على مستوى الجمهورية، فضلًا عما يتمتع به من صفة إعلامية باعتباره أحد المحللين السياسين والإعلاميين الذين يقدمون برامج سياسية نقدية.

وأضاف الطعن أنه قام بصفته اعلاميًا بارزًا بلقاء أحد الدبلوماسين الأجانب، بصفته الشخصية والإعلامية، مؤكدا أن هذا اللقاء لم يكن لقاءًا رسميًا، بل كان لقاء تم على المستوى الفردى والشخصى حيث أن صفته النيابية لم يكن لها وجود في هذا اللقاء ولم يقم بدعوة ذلك المسئول الأجنبي بتلك الصفة النيابية، وكانت الدعوة لمجرد التبادل لبعض الاراء السياسية ولم يكن هذا اللقاء سرى أو خفى بل إن الطاعن أفصح عن هذه الرغبة سابقًا والأدلة اليقينية والقاطعة على صحة ذلك اشرطة الحلقات السابقة على مقابلة السفير، وكذا الأشرطة اللاحقة لهذا اللقاء.

وأشار الطعن إلى أن ما قام به الطاعن عبارة عن مجهود فردى فقط وانه لم يتحدث بصفته النيابية والدليل الأبرز على ذلك أن الاستضافة كانت في بيته وفى محيط أهله وعائلته ولا شأن للدولة من بعيد أو قريب بهذا اللقاء.

وأوضح الطعن أنه على الرغم من ذلك تم تشكيل لجنة خاصة للتحقيق مع الطاعن في هذا الشأن برئاسة النائب المستشار حسن السيد محمد بسيونى وعضوية النواب علاء عابد ومارجريت عازر وعبدالله أحمد جمال الدين لاشين ومحمد مصطفى السلاب وثروت بخيت عيسى تعلب وعبد الفتاح عبدالله على عبدة، وانتهت إلى التوصية لدى مجلس النواب بحرمان العضو من الاشتراك في أعمال المجلس حتى نهاية دور الانعقاد عملا بالبند الرابع من المادة 377 من اللائحة الداخلية للمجلس، إلا أنه فوجئ بالتصويت على إسقاط عضويته.